Al-Nahda Scientific Journal
VOL.03 NO. 1 2026

مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage :https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ

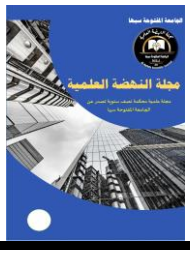

تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية "الحديث الموضوع انموذجاً"

ناصر عمر أبوبكر الحداد

جامعة سبها المفتوحة، قسم الدراسات الإسلامية، سبها ، ليبيا

للمراسلة: naserhddad@ous.edu.ly

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تأصيلية تطبيقية لعلم تخريج الحديث، مع إسقاط منهجيته على نموذج من الأحاديث الموضوعة المنتشرة بين الناس، وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي التطبيقي ، وتكون البحث من ثلاثة فصول، الفصل الأول وفيه تأصيل مفاهيم التخريج والحديث الموضوع، ثم مراحل التخريج العلمية للحديث النبوي في الفصل الثاني، وخصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي على ثلاثة نماذج لأحاديث موضوعة. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها: إن تخريج الحديث ليس مجرد عزو إلى المصادر، بل هو عملية نقدية متكاملة، وإن علامات الوضع ليست منفردة، بل متضافرة، كما يوصي البحث إلى ضرورة نشر الوعي بأهمية التخريج قبل قبول أي حديث خاصة في هذا الزمن الذي تطورت فيه وسائل الاتصالات والمعلومات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: نقد السند–المتن– الإسناد– الجرح– التعديل.

Hadith Authentication and Its Scholarly Methodology Fabricated Hadith as a Case Study

Nasser Omar Alhadad

Open University of Sabha, Department of Islamic Studies, Sebha, Libya

Corresponding: naserhddad@ous.edu.ly

Abstract

This research aims to present a foundational and applied study of the science of hadith authentication, applying its methodology to a sample of fabricated hadiths circulating among the people. The research employs an inductive-analytical approach and consists of three chapters. The first chapter establishes the concepts of hadith authentication and fabricated hadith, while the second chapter traces the scientific stages of hadith authentication. The third chapter is dedicated to the practical application of the science to three examples of fabricated hadiths.

The researcher reached several conclusions, most notably: that hadith authentication is not merely attribution to sources, but rather a comprehensive critical process; and that the signs of fabrication are not isolated but rather interconnected. The research also recommends raising awareness of the importance of hadith authentication before accepting any hadith, especially in this era of advanced communication and digital information technologies.

Keywords: stages of hadith, authentication, chain of transmission, criticism, and authentication.

Received 03 February 2026 - Accepted 03 May 2026

DOI: 10.65588/n31v4s47

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

المقدمة

ولما كانت السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي لم تكن لتترك هملاً، فقد تكفل المولى –عز وجل– بحفظها بأن قيض لها علماء أجلاء أفنوا أعمارهم في تجميعها وصيانتها ووضع القواعد الدقيقة المحكمة التي تحفظها من التغيير والتدليس، وتمييز الصحيح والموضوع منها، فأسسوا قواعد دقيقة لصيانة السنة هو ((علم تخريج الحديث)) والذي يعد من أدق الوسائل العلمية وأكثرها ضبطاً، وتظهر أهمية هذا العلم بصورة جلية عند دراسة الأحاديث المشهورة على الألسنة دون تثبت.

وإذا كان الحديث الصحيح والحسن هما المقصودان بالتمييز والقبول، فإن الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع – يمثل أخطر أنواع الحديث السقيم، لما ينطوي عليه من الكذب على رسول الله –ﷺ– وتحريف الشريعة وتشويه صورتها لذا كان الكشف عن هذه الأحاديث وتمييزها يعد من أولويات علماء الحديث.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- ذوداً عن سنة المصطفى –عليه الصلاة والسلام– أن ينال منها آفة الوضع، أو يدخلها تزويراً أو يزينها تحريف.
2- بيان الجهود العلمية الجبارة لعلماء الإسلام في حفظ السنة النبوية من التغيير والتحريف والتدليس.
3- التمييز بين الأحاديث الصحيحة التي جاءت عن النبي –ﷺ– والأحاديث الموضوعة التي انتشرت بين الناس وتصحيح المفاهيم الخاطئة حولها.
4- الوقوف على أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً.
5- حماية الشريعة من نسبة ما لم يقله النبي–ﷺ– إليه، من أحاديث وضعها الكذابون وأصحاب الأغراض وترهات القصاص.

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تتبع كلام الأئمة والمنهج التحليلي النقدي في دراسة الأسانيد والمنهج التطبيقي في دراسة النماذج المختصرة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الخلط الواقع عند الكثير من الطلبة والمهتمين بالسنة النبوية الشريفة بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة. وذلك لعدم إلمامهم بمراحل التخريج وعلامات الوضع في الإسناد والمتن، وتتمثل إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي تشكل جوهر المعضلة البحثية ونوردها فيما يأتي:

1- ما هي مراحل تخريج الحديث التي يجب على الباحث اتباعها؟ 2- وكيفية تطبيق هذه العلامات علمياً على نماذج من الأحاديث الموضوعة المنتشرة بين الناس والحكم على وضعها؟

الدراسات السابقة

أولاً: – تناول العلماء قضية الأحاديث الموضوعة وذلك منذ زمن قديم، وصنفوا فيها كتب مستقلة أبرزها كتاب ((الموضوعات)) لابن الجوزي ؛ وهو من أوسع الكتب في هذا الباب، وكتاب اللآلئ المصنوعة للسيوطي الذي اختصر كتاب ابن الجوزي وهذبه، وكتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني.

ثانياً:– أما علم التخريج فقد أفرد له المعاصرون كتباً منهجية مثل كتاب :((تخريج الحديث)) د. عبد الله الجديع، وكتاب ((طرق تخريج الحديث)) د. صبحي الصالح.

واختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه جمع بين الجانبين التأصيل النظري لعلامات الوضع والتطبيق العلمي للتخريج، وهو ما لم تفرده الدراسات السابقة في دراسة واحدة. مع تطبيق عملي على نماذج لأحاديث موضوعة ومكذوبة عن رسول الله–ﷺ–.

ثالثاً:–بحث الأستاذ إبراهيم عكاشة ((تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية "الحديث الضعيف نموذجاً")) تناول فيه دراسة منهجية تخريج الحديث ومراحله مع تطبيق عملي على الحديث الضعيف، بينما تناول هذا البحث تطبيق عملي على الحديث الموضوع.

هيكليه البحث :

تكونت خطة البحث من مقدمة وثلاثة فصول؛ كل فصل احتوى على عدة مطالب وخاتمة بها نتائج البحث والتوصيات واختتم بقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول :

تعريف التخريج لغة واصطلاحاً

التخريج في اللغة: – يأتي بمعنى الإظهار والإبراز عموماً (ابن منظور، 2004) وهو المعنى الأقرب؛ أي إبراز الحديث وإظهاره للناس بعدما كان في مظانه ومصادره الأصلية. وهو مأخوذ من مادة (خرج) على وزن ((فعل)) ويطلق على معاني؛ منها الانفصال أي نقيض الدخول (ابن منظور، 2004: 39) ومنها اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد (الطحان، 1996: 9).

تعريف التخريج في الاصطلاح

عرف علماء الحديث التخريج بتعريفات متقاربة منها :

قال السخاوي–رحمه الله–: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مروريات نفسه أو شيوخه أو أقرانه (السخاوي، 1403: 275) .

التعريف الثاني: إبراز سند الحديث أو موضعه، أو هما معاً، من كتب الحديث المسندة مع بيان درجته من القبول(بن زامول، 2005: 17).

وتضمن تعريف الحديث اصطلاحاً الأركان التالية:

1) إبراز سند الحديث أو موضعه.
2) أن يكون هذا من كتب الحديث المسندة.

3) بيان مرتبة الحديث من القبول أو الرد.

فإذا اختل ركن من هذه الأركان لا يسمى تخريجاً.

الفرق بين التخريج والعزو:

الفرق بين التخريج والعزو عموم وخصوص، فكل تخريج يشتمل على عزو، ولكن ليس كل عزو يعد تخريجاً بالمعنى الاصطلاحي، فالتخريج لا بد فيه من الكلام على الحديث سنداً ومتناً إضافةً إلى العزو، بينما كان يكتفى الباحث في العزو بذكر المرجع أو المصدر فقط (السخاوي، 1403).

حكم الشرع في تعلم علم التخريج

تعلم هذا العلم فرض كفاية على عموم المسلمين، وهو فرض عين على كل باحث في العلوم الشرعية؛ إذ كل العلوم الشرعية لا يستغني فيها عن الحديث، فالمفسر والفقيه والأصولي وغيرهم يحتاجون في بحثهم إلى تخريج الحديث، ولا تستقيم نتائج البحث بذلك جميعه دون علم التخريج، ولا يقوم بهذا العلم كل من طلب مصطلح الحديث حتى يتقن المصطلح ويفقه مسائله، وخاصة مسائل الجرح والتعديل؛ وذلك للوصول إلى بيان درجة الحديث من القبول والرد مع الدراية بكيفية البحث عن الحديث في الكتب المسندة مع حسن الاعتناء بفهم العلماء في ذلك جميعه (الطحان، 1996: 10).

تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً

تعريف الوضع لغة: اسم مفعول من وضع الشيء يضعه وضعاً(الكناني، 1981)؛ ((الموضوع الملصق، وضع فلان على فلان كذا ألصقه به)) (ابن منظور، 2004: 390).

أما اصطلاحاً: (الكذب) أي المكذوب، (المختلق) بفتح اللام، أي المبتكر الذي لا ينسب إليه –ﷺ– بوجه (السخاوي، 1403: 294)؛ المصنوع أي من صنع واضعه، وهو تأكيد لسابقاتها (على النبي–ﷺ–) والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي(العسقلاني، 2009: 272) هي أن الحديث الموضوع حديث مطروح لا يستحق الرفع أصلاً، ألصق بالنبي–ﷺ– وهو منه براء.

وقال الحافظ السيوطي في (التدريب) (السيوطي، 2003: 327) عن الحافظ ابن الجوزي قوله: " ما أحسن قول القائل: اذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول، فاعلم أنه الموضوع " .

أسباب الوضع في الحديث (العسقلاني، 2009)

ويرجع أسباب الوضع في الحديث كما أبان عن ذلك الحافظ ابن حجر في النزهة فقال: ((والحامل للواضع على الوضع :

إما عدم الدين كالزندقة.

أو غلبه الجهل، كبعض المتعبدين

أو فرط العصبية كبعض المقلدين.

أو اتباع هوى بعض الرؤساء.

أو الاعراب؛ لقصد الاشتهار.

أهمية التخريج وخطورة الأحاديث الموضوعة

أهمية علم التخريج في خدمه السنة:

علم التخريج من أشرف الصناعات: إذ موضوعه: الحديث من جهة إسناده وموضعه من كتب الحديث المسندة وبيان مرتبته.

وصورة فعله:

تمييز الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود.

وغرضه:

العمل بما صح عن رسول الله-ﷺ- واتباع شرع الله، وتحقيق العبودية له وتفعيل هذه الجملة في النقاط التالية(الأصفهاني، 1984) التي تشتمل على أهم ثمرات علم التخريج وفضائله وهي:

1)) التمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث.

2)) تهيئة المجتمع المسلم والتقدم به إلى سيرته الأولى التي تخلف وتأخر عنها.

3)) يبرز لنا هذا العلم صورة حفظ الله للسنة النبوية والقرآن العظيم.

4)) يبرز لنا كذلك صورة من اهتمام سلف هذه الأمة بالحديث ومدى عنايتهم به.

5)) بهذا العلم يمثل قول الله تبارك وتعالى ((إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا)) الحجرات، الآية 6.

خطورة رواية الأحاديث الموضوعة على الشريعة:

تنبع خطورة راوية الأحاديث الموضـوعة من أنها تُدخل في الدين ما ليس منه فتحلل حراماً أو تحرم حلالاً أو تشرع عبادة لم يأذن بها الله ، وقد أجمع العلماء على أن تعمد كذب الحديث النبوي أشد إثماً من الكذب على غيره لقول النبـي-ﷺ- ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) أخرجه البخاري.

ومن أخطر آثار رواية الأحاديث الموضوعة على الشريعة:

1)) ابتداع عبادات كأحاديث في فضل صلوات أو أذكار معينة لم يشرعها الله.

2)) تحريف العقيدة كالأحاديث التي تثبت صفات الله لم يثبتها الوحي.

3)) إفساد الأحكام الفقهية، كأحاديث تحريم الحلال وتحليل الحرام.

4)) الطعن في السنة النبوية، إذ يظن الجاهل أن المكذوب من كلام النبي -ﷺ- فيهجر الصحيح (ابن القيم، 2012).

حكم رواية الأحاديث الموضوعة مع بيان الضابط الشرعي:

ذهب جمهور العلماء على أن رواية الأحاديث الموضوعة محرمة، لقول الرسول -ﷺ- ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)) أخرجه مسلم؛ والسر في هذا التحريم أن روايته دون تنبيه توهم السامع أنه حديث نبوي صحيح فيعمل به ويدخل بذلك في وعيد النبي -ﷺ- ولا فرق في تحريم الكذب عليه -ﷺ- بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب، والمواعظ وغير ذلك، فكله حرام من أكبر الكبائر بإجماع المسلمين(النووي، 1972: 72).

مراحل التخريج العلمي للحديث.

مرحلة جمع البيانات الأولية:

وهذه المرحلة تسمى بمرحلة التمهيد والاستكشاف، وبها يتم تحديد الحديث المراد تخريجه، وذلك على النحو التالي:

1)) ضبط نص الحديث عن طريق كتابة متن الحديث بدقة مع الالتفات إلى الاختلافات اللفظية بين الروايات إن وجدت، ومثاله ((لا ضرر ولا ضرار)) في بعض الروايات تضبط (ضرار) بكسر الضاد (ضِرار) وبعضها بفتحها (ضَرار) والمعنى يختلف (البخاري، 256).

2)) تحديد الصحابي الراوي: وذلك إذا كان الحديث مرفوعاً، فيذكر عندها الصحابي لنقله إلى مرحلة تخريج الصحابة. ومثاله :حديث ((المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)) رواه مسلم (2664) الصحابي أبوهريرة (الحجاج، 1983: 116).

3)) جمع الروايات والشواهد، وذلك بتجميع الطرق المختلفة للحديث، ومثاله حديث ((لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه)) (صحيح مسلم كتاب الإيمان، (46)).

4)) توثيق البيانات الأولية؛ ويكون التوثيق بأمرين الأول تنظيم المعلومات في جدول استكشافي يذكر فيه العنصر، والثاني يقوم بالتحقيق من المصادر الأولى بالرجوع إلى أقدم المصادر التي ذكرت الحديث. مثال مقارنة رواية البخاري لرواية أحمد في المسند(أحمد بن حنبل، 1993: 118).

الفصل الثاني:

مرحلة التتبع في المصادر الحديثة:

المرحلة الثانية من مراحل التخريج العلمي: هي مرحلة التتبع في المصادر الحديثة، وتعرف أيضاً بمرحلة البحث والاستقصاء المنهجي، ويكون التتبع والاستقصاء على النحو التالي:

1- التخريج عبر المناهج التقليدية؛ وذلك عن طريق الصحابي (الراوي الأعلى) بخطوات عملية تكون الحديث فيه مرفوعاً لصحابي معين؛ مثل حديث أبي هريرة ((لا تشد الرجال إلا الى ثلاثة مساجد))، فالبحث يكون في مسانيد الصحابة: مثل مسند أحمد(أحمد بن حنبل، 1993: 302).

وكذلك كتب الأطراف، مثل: تحفة الأشراف للمزي، ويكون التخريج التقليدي أيضاً بالتخريج عبر الكتب المرتبة على الأبواب.

2- التخريج باستخدام الفهارس الحديثية:

وذلك باستخدام المعاجم اللفظية باختيار كلمة فريدة من متن الحديث، ومن ثم البحث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (عبدالباقي، 1936).

3- التخريج الالكتروني:

ويكون هذا النوع من التخريج باستخدام البرامج الحاسوبية بإدخال جزء من الحديث في محرك بحث، مثل: موسوعة الحديث النبوي أو استخدام المكتبة الشاملة(بحث متقدم بالنص أو الراوي).

مرحلة التحليل والنقد:

وهي المرحلة التي تعرف بمرحلة التمحيص والتقييم العلمي، والخطوات العلمية لهذه المرحلة تكون بالآتي:

أولاً: دراسة الأسانيد وتحليلها: وذلك بكتابة سلسلة الرواة كاملة من الصحابي إلى المصنف، وتدرس سلسلة الرواة من مصدرين اثنين هما: تهذيب الكمال للمزي، وهو لتراجم الرواة، وتقريب التهذيب لابن حجر وهو لتقييم الرواة(الطبراني، 2011: 318).

ثانياً: الكشف عن العلل الخفية: ويكون ذلك بذكر أنواع العلل وأمثلتها، مثل: العلة في الإسناد والتي منها الانقطاع الخفي : مثل أن يروى راوٍ عن شيخه حديثاً لم يسمعه منه مباشرة (الترمذي، 2007).

ثالثاً:- الموازنة بين الطرق والشواهد: ويقوم بجمع الطرق والمتابعات كحديث ((الدين النصيحة))(أخرجه مسلم، 768) ، له أربعة طرق ثلاثة صحيحة وواحدة ضعيفة وبتقوية الحديث الضعيف بشواهد؛ كحديث ((من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب)) (أخرجه الطبراني، 1835) فحكمه الضعف ولكن له شاهد بمعناه في صحيح مسلم (حديث رقم :198).

رابعاً: الترجيح بين آراء النقاد، ويكون بعد مقارنة أقوال المحدثين، كحديث((إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين)) (أخرجه مسلم، 768)، فالحديث رواه مسلم ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (الألباني، 1990: 89).

مرحله التوثيق والعرض:

وهي مرحلة نهائية تعرف بمرحلة التنظيم الأكاديمي وإبراز النتائج وتقوم هذه المرحلة على الخطوات التالية:

أولاً:- توثيق المصادر الحديثية بدقة: وذلك بطريقتين هما:

1- طريقه توثيق المصادر الورقية، بأن يكتب اسم المصدر واسم المؤلف المحقق إن وجد، دار النشر، الطبعة، الجزء، الصفحة، اسم الكتاب، اسم الباب ورقم الحديث.

2- طريقه توثيق المصادر الالكترونية وذلك بذكر اسم الموقع أو البرنامج وتاريخ الاسترجاع.

ثانياً: عرض النتائج في جدول أو خرائط بحثية.

ثالثاً: صياغه النتائج وفق الأصول الأكاديمية وفق الآتي :

1)) عرض الخلافات العلمية بذكر الخلاف مع الترجيح .

2)) كتابة التوصيات البحثية، مثل: ((هذا الحديث يحتاج إلى مزيد من دراسة لوجود اختلاف في روايته (أخرجه ابن ماجة، 907).

الفصل الثالث :

نموذج تطبيقي (تخريج الحديث الموضوع)

نموذج تطبيقي (1) حديث ((اختلاف أمتي رحمة))

هذا الحديث من أكثر الأحاديث الموضوعة انتشاراً وشهرة بين الناس وتداولاً على ألسنة الخطباء والوعاظ ويكثر الاستشهاد به تبريراً لاختلاف المذاهب الفقهية ولتساهل الآراء المتعارضة، وهذه الشهرة الواسعة لهذا اللفظ لا تعني صحته بل على العكس؛ وجمهور المحدثين يؤكدون على عدم صحته عن النبي -ﷺ-(السيوطي، 2003).

روي هذا الحديث من طرق متعددة :

ولم يقف أئمة الحديث والنقاد على إسناد صحيح لهذا الحديث قال الحافظ العراقي: ((إنه حديث ضعيف)) وقال الحافظ السيوطي ((لعله خرج في كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا)) (السيوطي، 2012).

وقال الشيخ الألباني ((باطل لا أصل له)) (الألباني، د.ت:11) .

وقال الإمام ابن باز ((ليس بصحيح، ليس من كلام النبي –ﷺ– إنما هو من كلام بعض التابعين)) (ابن باز، 1992: 300).

ابن حزم ((باطل مكذوب، من أفسد قول يكون)) (ابن حزم، 1927: 64 – 67).

علل الحديث

العلة الأولى: مخالفته للقرآن الكريم حيث أن المتن نفسه يصادم النصوص القطعية الثابتة في كتاب الله تعالى قال الله تعالى ((وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ)) [هود 118 – 119] .

قال العلامة ابن حزم: فاستثنى أهل الرحمة من المختلفين فدل على أن الاختلاف ليس برحمة(ابن حزم، 1927: 67، 68) ، وقال تعالى: ((وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ))[آل عمران:103] والاختلاف يؤدي إلى التفرق المذموم، وقال تعالى ((وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)) [الأنفال: 46] ، والحديث لو كان صحيحا لكان في معنى الترغيب في التنازع وهذا لا يمكن(ابن حزم، 1927: 67، 68).

العلة الثانية: مخالفته للمنطق الصحيح:

قال العلامة ابن حزم مبيناً فساد معنى هذا الحديث لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم ، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط)) (الألباني، 141– 144).

العلة الثالثة: الخلط بين نوعي الاختلاف: ليس كل اختلاف رحمة، والاختلاف نوعان(38)

* اختلاف تنوع (مباح): كاختلاف صفات الصلاة أو أذكارها.

اختلاف تضاد (مذموم): كاختلاف أهل الأهواء والبدع أو اختلاف يؤدي إلى التفرق والتنازع، وهذا الحديث لو صح لحمل على النوع الأول فقط (الألباني، 141– 144).

نموذج تطبيقي (2) حديث ((صلاة الرغائب)):

وهي اثنا عشرة ركعة تصلى بين صلاتي المغرب والعشاء وذلك في ليلة أول جمعة من شهر رجب ويسبقها صيام يوم الخميس الأول من رجب، وهذه الصلاة مشتهرة وخصوص بين المتصوفة، وذكرها أبي طالب المكي في كتابه ((قوت القلوب))، وكذلك ذكرها الإمام الغزالي في ((إحياء علوم الدين)) وهذه العبارة التي يظن الكثير أنها من السنن لم يصلها النبي –ﷺ– (الغزالي، د.ت: 201)، وهذه العبارة التي يظن الكثير أنها من السنن لم يصلها النبي–ﷺ– قط ولا الصحابة –رضوان الله عليهم أجمعين– ولا التابعين(العراقي، 1987: 47/1).

نص الحديث كما هو مشهور : ((من صلى ليلة من أول جمعة من رجب اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة، يسلم بين كل ركعتين، فإذا فرغ قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مائة مرة ثم يسأل الله حاجته)) (النووي، 2002: 56)، وتنتهي الرواية إلى الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه: حدثنا منصور بن زيد، حدثنا موسى بن عبدالله المنصوري، سمعت أنس بن مالك قال : ((قال رسول الله ﷺ ...)).

نتيجة التحليل: سلسلة منقطعة مجهولة فيها رواة مجهولون متهمون بالكذب.

وأجمع جمهور علماء الإسلام المتعبدون على أن هذه الرواية عن فضل صلاة الرغائب كذب موضوع وأنها بدعة منكرة لا أصل لها في الشرع (النووي، 2003: 56).

قال الإمام النووي: ((صلاة الرغائب... بدعتان ومنكران قبيحتان، لا يغتفر بذكرهما... فإن كل ذلك باطل. قاتل الله واضعها ومخترعها)) (النووي، 2003: 4/ 57).

وقال ابن تيمية: الأحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه أو فضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب كلها كذب مختلق(ابن تيمية، 1986: 433/7).

وابن الحاج المالكي قال: ((بدعة... مذهب مالك: صلاة الرغائب مكروه فعلها(العراقي، 1987: 47/1).

علل الرواية:

العلة الأولى: حدثت بعد القرون المفضلة، فلم تعرف هذه الصلاة إلا بعد أربعمائة سنة من الهجرة فلم يصليها النبي ولا الصحابة ولا التابعين، ولو كانت خيراً لسبقنا إليها السلف .

العلة الثانية : مخالفتها للهدي النبوي:

قال ابن تيمية: لا ينشئ مثل هذه الصلاة إلا جاهل مبتدع وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الإسلام(المالكي، د.ت: 294/1).

العله الثالثة: استمالها على هيئة عبادية مبتدعة:

تحديد عدد معين من الركعات (12 ركعة) ووقت مخصوص ليلة أول جمعة من رجب كل هذه من أمور لم يرد بها دليل .

نموذج تطبيقي (3)

حديث ((تفكر ساعة خير من عبادة سنة)).

وهذا الحديث الموضوع من أكثر الأحاديث الموضوعة انتشاراً وكثيراً ما يستشهد به للحث على التفكر والتدبر وسبب شهرته كثرة تداوله على ألسنة الخطباء والوعاظ وفي كتب الزهد والتصدق، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، تنتهي هذه الرواية إلى الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه.

أبو هريرة، عطاء الخرساني، إسحاق بن نجيم الملطي، عثمان بن عبدالله القرشي، أبو الشيخ الأصبهاني.

نتيجة التحليل: كذابان (إسحاق وعثمان) والحديث موضوع.

وقد أجمع جمهور المحدثين عن تضعيفه والحكم عليه بالوضع (العراقي،1987: 47/1).

قال الحافظ العراقي في ((تخريج أحاديث الأحياء)) لم أجده بهذا اللفظ . وقال الشيخ الألباني : ((لا أصل له)) ((موضوع)) (الألباني، 173) .

علل الحديث :

العلة الأولى : انقطاع السند وعدم وجود طريق صحيح : فكل من رواه من المتأخرين لم يسنده بإسناد متصل صحيح، قال الشيخ الألباني: ((لا أصل له)) .

العلة الثانية : خلط بين معنى صحيح ولفظ غير صحيح .

المعنى الصحيح هو أن التفكر عبادة عظيمة ، وقد جاءت آثاراً في فضله من أقوال الصحابة والتابعين ولكنها ليست أحاديث مرفوعة إلى النبي-ﷺ- فاختلط على الناس القول الموقوف ((عن الصحابة والتابعين)) بالمرفوع إلى النبـي-ﷺ-.

العله الثالثة: مخالفة المتن للأصول الشرعية:

لأن في المتن مبالغة ظاهرة تخالف ما هو ثابت في النصوص الصحيحة، فالأحاديث الصحيحة دلت على فضل التفكر ولكن ليست بهذه المبالغة.

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ومن فضله تتحقق المقاصد والغايات وبعد: فهذه رحلة متواضعة في رحاب علم الحديث، جمعت فيها بين النظرية والتطبيق، عارضاً مراحل تخريج الحديث وكاشفاً عن علامات الوضع مع نماذج تطبيقية تعين على طالب العلم التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، فإن كنت قد وفقت فمن الله وحده، وإن كان تقصير أو خطأ فمن نفسي والشيطان. أسال الله أن ينفع به كاتبه وقارئه، إنه سميع قريب مجيب.

النتائـــــج

1- تبين للباحث أن اشتهار الحديث بين الناس وتداوله على المنابر ليس دليلا على ثبوته فقد أثبت التطبيق أن الأحاديث الثلاثة المدروسة موضوعة باتفاق المحدثين رغم انتشارها.

2- علم التخريج هو الآلة التي لا يستطيع طالب العلم الاستغناء عنه حتى يتمكن من تمييز الصحيح والسقيم وبين المقبول والمردود.

3- الحديث الموضوع هو من أشد أنواع الأحاديث الضعيفة خطراً على الشريعة لأنه ينسب للنبي -ﷺ- كذباً فيحل حراماً ويحرم حلالاً.

4- إن الوضع في الحديث لم يكن في العصور الأولى فحسب بل استمر عبر العصور وتجدد بظهور دعاة الفتن وأصحاب الأغراض.

5-أهمية الجانب التطبيقي في تخريج الحديث وهي لا تقل أهمية من الجانب النظري.

6- بيان جهود المحدثين في الاعتناء بالسنة والمحافظة عليها من كل الكذابين والدخلاء من خلال كتبهم وتصنيفاتهم ووضع الضوابط لكشف الأحاديث المكذوبة والموضوعة

7- الخطباء والوعاظ مطالبون بتعلم قواعد هذا العلم حتى يتجنبوا الوقوع في إثم الكذب والافتراء على النبي -ﷺ-.

8- الأحاديث المختارة اتفق جمهور المحدثين على أنها أحاديث موضوعة لا أصل لها .

9- الأحاديث صحيحة من حيث معناها ولا يصح نسبتها إلى النبي -ﷺ-

10- ضرورة اتباع منهجية علمية واضحة وفق روابط محددة تبدأ البحث من الحديث في المصادر الأصلية ثم دراسة الطرق والأسانيد ثم الحكم عليه.

التوصيـــات

1- يوصي الباحث جميع طلاب العلم والباحثين بالاعتماد على المصادر الأصلية المعتمدة في تخريج الأحاديث وعدم الاقتصار على المواقع الالكترونية.

2- الاهتمام بالجانب التطبيقي وعدم الاكتفاء بالدراسة النظرية فقط لأنه بالتطبيق والممارسة تكتسب المهارة.
3- عدم الحكم على الحديث بأنه صحيح ونسبته إلى النبي إلا بعد التثبت والاطلاع على أقوال النقاد والمتقدمين.
4- كما نوصي الجامعات والكليات والاهتمام بتوفير الدورات والندوات وإدراجها ضمن مقرراتها الدراسية بشكل تطبيقي لا نظري فقط.
5- ضرورة الوعي بخطورة الأحاديث الموضوعة والحذر من كتب القصاص غير الموثوقين.
6- تطبيق نماذج متنوعة من الأحاديث الموضوعة وذلك لسد الفجوة البحثية في هذا الجانب.

المراجع

1. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوي، ط. الأولى، مجمع الملك فهد، الرياض، المجلد 22 ، ص 265 -266.
2. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، 2001م، ط: الأولى دار الفكر دمشق ، ص50 ، تح: نور الدين عتر،
3. ابن حزم، علي بن أحمد، الأحكام في أصول الأحكام 2001م، ط الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (64/5 ، 67، 68).
4. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، 2012م، ط: الرابعة، دار السلام ،القاهرة، ص 96-102، تح: يحيى عبدالله الثمالي.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب،2004م، الطبعة الثالثة، دار صادر بيروت، مادة (خ ، ج) ، 5 ، 6، 39/5.
6. الأصفهاني، الراغب، مقدمة جامع التفاسير، ط الأولى، دار الدعوة، الكويت، ص91، تح: أحمد حسن فرحات ،
7. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (د.ت)، دار المعارف القاهرة مصر.مجلد 1 ص11
8. الألباني، محمد ناصرالدين، ضعيف الجامع الصغير،1990، ط: الأولى، المكتب الإسلامي، ص89.
9. بن زامول، محمد بن عمر بن سالم، التخريج ودراسة الأسانيد، 2005، ط: الأولى، دار الامام أحمد للنشر، ص17.
10. الترمذي، محمد عيسى، علل الترمذي الكبير، 2007م، ط: الأولى الدار لعثمانية ، عمان، ص269، تح: محمود خليل، وصبحي السامرائي.
11. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة،2011 ، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، الجزء الأول، ص356.
12. الزبيدي، محمد مرتضى بن الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، 2002، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد الثالث،ص288.

13.السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، 1403، دار الكتب العلمية، بيروت، ط : الأولى، ج3، ص275 .
14.السيوطي، جلال الدين عبدالحميد 911 هـ، الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 67 ومعه فيض القدير. المناوي دار الكتب العلمية بيروت 1415هـ.
15.السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،2003، ط: الأولى، دار طيبة، الرياض، ج1،327، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي .
16.الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير،2011، ، ط: الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ص318 ،رقم الحديث (579)، تح: توفيق الزنتاني.
17.الطحان، محمود بن محمد، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، 1996، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ص9.
18.العراقي، الحافظ أبو الفضل بن الحسين، تخريج أحاديث أحياء علوم الدين، 1987م ، ط. الأولى ، دار العاصمة، بغداد (1/47).
19.العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، 2009م، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، تح: مسعد السعدني ومحمد حسن، ج2، ص277 .
20.الغزالي، أبو حامد محمد، إحياء علوم الدين، 2003، ط. الأولى، دار المعرفة بيروت، لبنان، الجزء1 ص 21 ، تح: لجنة من العلماء .
21.الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، 2003، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت، تح: عبد الحميد هنداوي، المجلد الأول، ص 396، ماده (خرج).
22.الكناني، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة،1981 ، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، تح: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله الصديق.
23.محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، ط. الثانية، دار الحديث القاهرة ، رقم الحديث (6953).
24.المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، 1983، ط: الثانية، دار القيمة ، الهند، ص116، تح: عبد الصمد شرف الدين وزهير الشاوش.
25.النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب ، 2003 ، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ج4، ص56، تح : عادل أحمد عبدالموجود.
26.النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم ، ط الأولى، دار أحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ج1، ص71–72.